



الجلسة ٤٩٧٨

الثلاثاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٩/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم (باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سيتنكوف
	ألمانيا السيد تروتفاين
	إسبانيا السيد يانيس بارنويغو
	أنغولا السيد غسبار مارتنس
	البرازيل السيد تريس دا فونتورا
	بنن السيد أديشي
	الجزائر السيد بن شريف
	رومانيا السيد دومترو
	شيلي السيد ماكييرا
	الصين السيد تشنغ جنغي
	فرنسا السيد دوكلو
	الفلبين السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2004/425)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2004/425)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الرسالة المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان، والواردة في الوثيقة S/2004/425، والتي تشير إلى الحالة الإنسانية في دارفور.

عقب المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، فوضي الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقة دارفور في السودان. وإذا يلاحظ المجلس أن الآلاف قد قتلوا وأن مئات الآلاف من الناس يتهددهم خطر الموت في الأشهر القادمة، فإنه يؤكد على ضرورة الوصول الفوري للمساعدة الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر.

”كما يعرب مجلس الأمن عن عميق قلقه إزاء استمرار ورود تقارير عن حدوث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور، بما في ذلك وقوع هجمات عشوائية ضد المدنيين، وعنف جنسي، وتشريد قسري، وأعمال عنف، ولا سيما تلك التي تنطوي

على بُعد عرقي، ويطالب بحاسبة المسؤولين عنها. ويدين المجلس بشدة جميع هذه الأعمال التي تعرّض للخطر الحل السلمي للأزمة، ويشدد على أن تلتزم جميع الأطراف في اتفاق إنجامينا بشأن وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية بالامتناع عن أي عمل يتسم بالعنف أو أي إساءة أخرى موجهة ضد السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وأن تلتزم أيضا حكومة السودان بتحييد ميليشيات حنجاويد المسلحة، ويحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علما بتوصيات المفوض السامي لحقوق الإنسان الواردة في تقريره المؤرخ ٧ أيار/مايو.

”ويعيد المجلس تأكيد ندائه إلى الأطراف لكي تحرص على حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس ضرورة قيام حكومة السودان بتسهيل العودة الطوعية والأمنة للاجئين والمشردين إلى ديارهم، وتوفير الحماية لهم، كما يدعو جميع الأطراف، بما فيها الجماعات المعارضة، إلى دعم هذه الأهداف. ويناشد المجلس جميع الأطراف، وفقا لأحكام القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، السماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول بدون عقبات إلى جميع الأشخاص الذين بحاجة إلى مساعدة، والقيام بقدر الإمكان بإتاحة جميع التسهيلات اللازمة لأداء عملهم، وتعزيز سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم وحرية حركتهم بالإضافة إلى لوازهم.

”ويرحب المجلس باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٨ نيسان/أبريل في إنجامينا بتشاد، ويشدد

بقلق بالغ أن الصعوبات الإنسانية ستتفاقم بحلول موسم الأمطار الوشيك.

”ويدعو المجلس المجتمع الدولي إلى الاستجابة بسرعة وفعالية للنداء الموحد من أجل دارفور.

”ويلاحظ المجلس بأسى الغياب المطول لمنسق مقيم/منسق شؤون إنسانية معتمد، ويؤكد ضرورة القيام فوراً بتعيين منسق مقيم دائم/منسق شؤون إنسانية دائم واعتماده بالشكل الملائم لضمان التنسيق اليومي بغرض إزالة العقبات التي تعترض وصول المساعدة الإنسانية التي استرعت دوائر المعونة الدولية أنظار الأمم المتحدة إليها.

”ويشجع المجلس الأطراف على تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لنزاعها لمصلحة وحدة السودان وسيادته.

”ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقيه على علم بتطورات الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان، وأن يقدم توصياته إذا دعت الضرورة إلى ذلك“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/18.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.

على الضرورة الملحة لتقييد جميع الأطراف بوقف إطلاق النار واتخاذ التدابير الفورية من أجل إنهاء العنف، ويناشد حكومة السودان احترام التزاماتها المتمثلة في التأكد من أنه تم تقييد ونزع سلاح ميليشيات جنجاويد. وإذ يؤكد المجلس أن إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار ذات تمثيل دولي عنصر أساسي في اتفاق ٨ نيسان/أبريل، فإنه يعرب عن تأييده الكامل والنشط لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار ووحدات حماية، ويدعو فصائل المعارضة وحكومة السودان إلى تسهيل الانتشار الفوري للمراقبين في دارفور وضمان حرية تنقلهم في كل أنحاء دارفور. كما يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى تقديم دعم سخي لجهود الاتحاد الأفريقي.

”ويرحب المجلس بإعلان حكومة السودان أنها ستصدر تأشيرات لجميع موظفي المساعدة الإنسانية في غضون ٤٨ ساعة من تقديم الطلب، وأنها ستلغي اشتراط تراخيص السفر وستيسر دخول المعدات المستوردة لأغراض إنسانية وتخليصها جمركياً. ويقر المجلس بتعيين لجنة لتقصي الحقائق بمرسوم رئاسي. غير أن المجلس يساوره قلق بالغ إزاء استمرار العراقيل السوقية التي تحول دون التصدي بسرعة للأزمات الشديدة والمتفاقمة ويدعو الحكومة إلى التعاون التام والسريع مع الجهود الإنسانية لتقديم المساعدة إلى السكان المنكوبين في دارفور، ويلاحظ